

القرار ١٦٥٢ (٢٠٠٦)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣٥٤ المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في كوت ديفوار وفي المنطقة دون الإقليمية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة كوت ديفوار واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الحوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي،

وإذ يشير إلى أنه أيد البيان الختامي للفريق العامل الدولي المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وإذ يعيد تأكيد ولاية الفريق المتمثلة في مساعدة رئيس الوزراء وحكومته في تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها، وتقييم تنفيذ عملية السلام ورصدها ومتابعتها عن كثب، وفقا للقرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2)،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار الأزمة في كوت ديفوار والعراقيل التي تضعها جميع الجهات في مسار عملية السلام والمصالحة الوطنية،

وإذ يقرر أن الحالة في كوت ديفوار لا تزال تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقرر تمديد ولايتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية

التي تدعمها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛



٢ - يقرر تمديد العمل بأحكام الفقرة ٣ من القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) للفترة المحددة في الفقرة ١ أعلاه؛

٣ - يعرب عن اعتزامه إبقاء مهام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومستوى قواتها قيد الاستعراض وأن يقوم، بوجه خاص، لدى نظر مجلس الأمن في التقرير المرتقب الذي سيقدمه الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، باستعراض مهام العملية آنفة الذكر ومستوى قواتها في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق التي أعدها الفريق العامل الدولي، ومع مراعاة الأوضاع في كل من كوت ديفوار وليبيريا، وصولاً إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة للجميع ومتسمة بالشفافية في موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.